Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences (JEALS) • Vol 9, Issue 10(2025) • P: 108 - 92
https://journals.ajsrp.com/index.php/jeals
ISSN: 2522-3372 (Online) • ISSN: 2522-3372 (Print)

Legislative Protection for Persons with Disabilities in the Saudi System: A Study in Light of Sustainable Development and Vision 2030

Dr. Ola Ahmed Gaber Abdallah
Faculty of Law | Alexandria University | ARE
Gulf Colleges | KSA

Received: 25/07/2025
Revised: 18/08/2025
Accepted: 31/08/2025
Published: 30/10/2025

* Corresponding author: ola60607sa@gmail.com

Citation: Abdallah, O. A. (2025). Legislative Protection for Persons with Disabilities in the Saudi System: A Study in Light of Sustainable Development and Vision 2030. *Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences, 9*(10), 92 – 108. https://doi.org/10.26389/AJSRP.L270725

2025 © AISRP • Arab Institute for Sciences & Research Publishing (AISRP), United States, all rights reserved.

• **Open Access**

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license

Abstract: Globally, recognition of the rights of persons with disabilities has become central to most international and national policies, rather than merely an optional luxury. International texts and treaties on persons with disabilities aim to strengthen efforts to ensure the inclusion of persons with disabilities in all aspects of development efforts and provide an opportunity to strengthen relevant development policies in the implementation of internationally agreed development goals and the achievement of sustainable development for countries, thus contributing to the realization of a "sustainable society for all." As for the situation in the Kingdom of Saudi Arabia, its legal systems have guaranteed a special status for persons with disabilities by providing comprehensive care services to all those in need of care according to their health condition, degree of disability, or social status. Medical, social, psychological, educational, and vocational services have been employed to help persons with disabilities achieve the highest possible degree of effectiveness within Saudi society, with the aim of enabling them to adapt to the requirements of their natural and social environment, developing their abilities to be self-reliant, and making them productive members of society. The authorities responsible for persons with disabilities in the Kingdom have varied between service, oversight, and regulatory bodies that weave a legislative framework and rules that regulate their work and the responsibilities of each body. The Kingdom updated the system for persons with disabilities in accordance with the latest global developments in 2023 to ensure that it includes all rights recognized by the international community and adopted by the United Nations Sustainable Development Goals, and is consistent with the Kingdom's Vision 2030.

Keywords: Disability - People with Disabilities - Integration - Sustainable Development - Vision 2030

الحماية التشريعية لذوي الإعاقة في النظام السعودي: دراسة في ضوء التنمية المستدامة ورؤية 2030

د. عُلا أحمد جابر عبد الله
كلية الحقوق | جامعة الإسكندرية | جمهورية مصر العربية
كليات الخليج | المملكة العربية السعودية

المستخلص: على مستوى العالم، أصبح الاعتراف بحقوق ذوي الإعاقة أمرًا محوريًا في غالبية السياسات الدولية والوطنية وليس مجرد رفاهية اختيارية، وتهدف النصوص الدولية والمعاهدات الخاصة بشأن ذوي الاعاقة إلى تعزيز الجهود الرامية إلى ضمان دمج المعوقين في جميع جوانب جهود التنمية وتوفير فرصة لتعزيز السياسات التنموية ذات الصلة في تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا وتحقيق التنمية المستدامة للدول، وبالتالي الإسهام في تحقيق "مجتمع مستدام للجميع". أما عن الوضع في المملكة العربية السعودية فقد ضمنت الأنظمة القانونية بها وضع مميز للأشخاص ذوي الاعاقة وذلك عن طريق تقديم خدمات الرعاية الشاملة المقدمة لكل من هو بحاجة إلى الرعاية بحسب حالته الصحية ودرجة إعاقته أو بحكم وضعه الاجتماعي، ووظفت الخدمات الطبية والاجتماعية والنفسية والتربوية والمهنية، لمساعدة الشخص ذوي الإعاقة في تحقيق أقصى درجة ممكنة من الفاعلية داخل المجتمع السعودي، بهدف تمكينه من التوافق مع متطلبات بيئته الطبيعية والاجتماعية، وتنمية قدراته للاعتماد على نفسه وجعله عضوًا منتجًا في المجتمع ، وقد تنوعت الجهات المسؤولة عن ذوي الاعاقة بالمملكة ما بين الخدمي والرقابي والتنظيمي الذي ينسج إطار تشريعي وقواعد تنظم العمل فيما بينهم ومسؤليات كل جهة فقد حدثت المملكة نظام الاشخاص ذوي الاعاقة وفق أخر المتطورات العالمية عام 2023 لتضمن شموله كافى الحقوق التي يقرها المجتمع الدولي وتتبناها الاهداف الأممية للتنمية المستدامة وتتوافق مع رؤية المملكة 2030 .

الكلمات المفتاحية: ذوي الاعاقة – الدمج – التنمية المستدامة – رؤية 2030.

المقدمـة

يُعتبر موضوع ذوي الإعاقة من المواضيع الإنسانية الحيوية التي حظيت باهتمام كبير على مستوى العالم منذ فترات ليست بالبعيدة خصوصاً في العقدين الأخيرين، بفضل تطور الفكر الحقوقي والإنساني في العديد من المجتمعات ، ونظراً لزيادة أعداد الأشخاص ذذوي الإعاقة ومتطلباتهم حول العالم فالأعتراف بحقوق ذوي الإعاقة وتوفير بيئة مناسبة لدمجهم في المجتمعات يعد من مقومات العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة فى أى نظام ، فعلى الصعيد الدولي توجد طائفة كبيرة من الاتفاقيات الدولية والمعاهدات التى تولت أمر تقنين حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ، فتُعد اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من أبرز تلك الوثائق الدولية التي تعترف بحقوقهم في كافة جوانب الحياة ، بما في ذلك التعليم، والعمل، والمشاركة الاجتماعية، والتمتع بالخدمات الصحية والرفاهية وغيرها من التعاملات اليومية ، والتي قد تبنتها أكثر من 180 دولة ، مما يعكس التزامها بتحقيق المساواة والعدالة لجميع الأفراد بغض النظر عن احتياجاتهم الخاصة وخاصة تلك الفئة من الاشخاص ذوي الإعاقة ، أما عن الجانب النظامي والتشريعي فلقد نالت فئة الاشخاص ذوي الاعاقة أهتمام بالغ خلال العقد السابق ، ويتجلى ذلك فى التطورالسريع فى الأنظمة القانونية لتتضمن الاعتراف والتأكيد على كافة حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة وتعزيز الدمج لهم فى كافة مجالات الحياة اليومية ، تلك التطور الذي تعاقب معه أعلان هيئة الأمم المتحدة بأجندة التنمية المستدامة عام 2015 التى تنطوي على أهداف متكاملة، والتى ينطوي اكثر من هدف بها تعزيز فكرة الحد من أوجه عدم المساواه بين الأفراد بغض النظرعن أى تحديات او معوقات فيما بينهم ، الأمر الذي دفع بكل الأنظمة القانونيه الى الحاجة لمراجعة وتعديل التشريعات و تطوير القوانين الوطنيه بما يتلائم مع الأهداف الأمميه المستدامة .

وسوف نستعرض لمكانه فئة الأشخاص ذوي الإعاقة فى التنظيم القانون الدولى ومدى التطور الذي مرت به به على مدار السنوات الاخيرة مروراً بظهور التنمية المستدامة على الساحة الدولية وإقرار هيئة الأمم المتحدة للأهداف الأممية التى لطالما أكدت فى أكثر من هدف على رفع المكانة الإجتماعية لتلك الفئة وتعزيز حقوقهم وتعزيز وجود فكرة الدمج المجتمعى فى كافة الأنظمة القانونية ، ثم لمدى تأثرالبيئة التشريعية السعودية بتلك الأهداف والعمل على تطوير النظام القانوني بما يتناسب مع التنمية المستدامة ورؤية المملكة العربية السعودية 2030 بشكل فعال وسريع الوتيرة كما سوف نعرض فى المباحث القادمة .

مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة البحث في مكانة الأشخاص ذوي الإعاقة في الأنظمة القانونية، وما اذا لم يتم تطوير التشريعات القانونية وظلت على النصوص القديمة لها سواء التشريعات الدولية أو الداخلية للدول وتحديداً في التجربة القانونية لوضع الأشخاص ذوي الإعاقة بالتشريع السعودي، ومدى التقدم التشريعي الذي حظيت به تلك الفئة تشريعياً وقياس مدى تقدم الأنظمة القانونية والتزامها بتطبيقات تعكس الأهتمام بالأشخاص ذوي الإعاقة وتفعيل رؤية 2030 والأهداف الأممية .

أهمية البحث : العلمية والعملية

- من الناحية العلمية:

يعتبر البحث مرجع قانوني يجمع النصوص الدولية والوطنية الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة والجهود الدولية والوطنية السعودية لتعزيز مكانة تلك الفئة من الاشخاص .

- ومن الناحية العملية :

يقف البحث على أهم الجهود والمبادرات سوا على المستوى الدولى والأخر المحلي فى دعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة للإستفادة منها والتطبيق ، أيضا يبحث أبرز التحديات التي تقف أمام تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومقترحات لتفاديها والتصدي لها .

أسباب اختيار البحث :

سبب اختيار موضوع البحث الاهمية القانونيه للبحث والوقوف على أهم النقاط التى تمثل سياج الحماية الدستورية للأشخاص ذوي الإعاقة ، والتفسير التشريعي لنصوص الدستور داخل النظام القانوني السعودي كونه نظام يسير بتسارع قوى من ناحية التطور التشريعي والعمل على تحقيق التنمية المستدامة ورؤية المملكة العربية السعودية 2030 ، وأيضاً التطور الدولى فى حقوق ذوي الإعاقة وتعزيز حقوقهم على المستوى الدولي .

نطاق البحث:

- النطاق المكاني :

يستعرض البحث النصوص الدستورية والقانونية داخل النظام القانوني السعودي، والتعرض للإطار الدولي على مستوى الإتفاقيات والمعاهدات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة

- النطاق الزماني :

أما عن الإطار الزماني فقد شمل البحث العقد السابق وهي منذ إعلان هيئة الأمم المتحدة لأهداف (التنمية المستدامة) عام 2015 مروراً بكل التحديثات القانونيه على الصعيد الدولى من جانب وعلى صعيد النظام القانوني السعودي من جانب أخر حتى عام 2025 .

منهجية البحث :

يتبع البحث منهجين الأول المنهج الإستقرائي عن طريق استعرض النصوص والإتفاقيات الدولية التي تنظم اوضاع ذوي الإعاقة والتركيز على أهم مستحدثاتها ، والثاني المنهج الوصفي التحليلي للنصوص الدستورية بنظام المملكة العربية السعودية والانظمة القانونية المطبقة فيها ، أيضا التعرض عن طريق الاستقراء لوضع ذوي الأعاقة في ظل وجود أهداف التنمية المستدامة عالمياً ومحليا داخل المملكة العربية السعودية ، ومدى تأثير تلك الأهداف الأممية على الأنظمة الوطنية للدول وتعزيز مكانة الأشخاص ذوي الإعاقة فى النصوص القانونية وفقاً لذلكَ .

إضافة إلى ذلك فقد تم إختيار النظام التشريعي السعودي بداية من النص الدستوري مروراً بالانظمة القانونية الداخلية المتعددة المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة من جانب والتعديلات التي فرضتها الألتزامات الدولية الموقعه عليها المملكة فى ذات الملف بناء على معايير موضوعيه منها الفائدة العملية المتمثلة مقدار التطور القانوني الذي لحق بالأنظمة القانونية السعودية فى ملف حماية الأشخاص ذوي الإعاقة وتطبيقاته التنظيمية، إلي جانب الفائدة العلمية للدراسة من وجود مرجعية لنصوص حماية الأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة العربية السعودية فى ضوء الأهداف الأممية والتنمية المستدامة .

الدراسات السابقة :

1. حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والرقابة عليها في الشريعة والنظام.

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه للباحث/ سطام النشمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

وقد تكونت الدراسة من أربعة فصول ركزت فيهم على أمر بارز ورئيس وهو إستقراء المخالفات والعقوبات المطبقة في نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة العربية السعودية.

2. الحماية القانونية والإجتماعية لذوي الإعاقة وأسرهم بالمملكة العربية السعودية دراسة تحليلية مقارنة لسياسات التأهيل والتمكين والدمج بالنظامين السعودي والمصري.

للباحثين / بدرالدين كمال عبده، خليل عبد المقصود عبد الحميد، عبد الفتاح محمد الشرقاوي

وتعد دراسة من الدراسات الوصفية لوصف سياسات تأهيل وتمكين ودمج ذوي الإعاقة بالنظامين السعودي والمصري .

3. الحماية القانونية لذوي الإحتياجات الخاصة:

رسالة مقدمة الماجستير للباحث/ حميدي بن عيسى في جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة.

وبشكل كبير ركزت تلك الدراسة الجانب الرقابي أكثر ومقارنتة بثلاث دول الولايات المتحدة الأمريكية ودولة مصر ودولة الجزائر.

خطة البحث

المبحث التمهيدي: تعريفات ومصطلحات

المبحث الأول : ذوي الإعاقة فى ظل التنمية المستدامة دولياً

المطلب الأول : مكانة ذوي الإعاقة فى النصوص والاتفاقيات الدولية

المطلب الثاني : مكانة ذوي الإعاقة من التنمية المستدامة ورؤية 2030

المبحث الثاني : الحماية الدستورية والتنظيمية لذوي الإعاقة بالسعودية

المطلب الأول :حقوق ذوي الإعاقة بالنظام الاساسي للحكم السعودي

المطلب الثاني : حقوق ذوي الإعاقة فى النظام السعودي وسبل الحماية

المبحث الثالث : تطبيقات الحماية للأشخاص ذوي الإعاقة والهيئات الخاصة

المطلب الأول : جهود المملكة لعزيز حماية الأشخاص ذوي الإعاقة

المطلب الثاني : الجهات والهيئات المختصة للأشخاص ذوي الإعاقة

المبحث التمهيدي: تعريفات ومصطلحات

ذوي الإعاقة : تعريف وو اقع التحديات

يعد مفهوم الأعاقة أولى الأسس التى بناء لها يتم صياغة وتشريع الأنظمة القانونية التى تحمي حقوق تلك الفئة من المجتمع لذا لابد لأي نظام ان يقف أولاً على ما هية الإعاقة وتعريفها بشكل واضح حتى يتثنى لها ضياغة الضمانات وبناء سياج الحماية القانونية لها [1].

تعريف الاعاقة لغة :

هى المنع أو التأخير وعدم القدرة ، وعاقه عن الشئ يعوقه عوقاَ : صرفه وحبسه ومنه التعوق وذلك اذا اراد امرا فصرف عنه صارف [2].

تعريف الاعاقة إصطلاحاً :

- الاعلان الخاص بحقوق المعاقيين فى الجمعية العامة للأمم المتحدة عرف المعاق بأنه " أى شخص عاجز عن أن يؤمن بنفسه بصوره كلية أو جزئية ،ضرورات حياته الفردية أو الاجتماعية العادية بسبب قصور خلقي ، أو غير خلقي فى قدراته الجسمانيه أو العقلية " [3].
- وأكدت أيضاَ على ذات التعريف منظمة الصحة العالمية حيث عرفت الإعاقة بإنها " العجز أو عدم القدرة بسسبب وجود عاهات جسمانية أوعقلية نشات نتيجة لمرض أو حادث أو عنف أو سبب وراثي أو أى سبب يؤدي الى إعاقة الوظائف الحياتية أو مستويات آدائها المرتبطة بمكان ونوعة العاهة ، أو فقد القدره او ضعفها على العناية بالنفس أو أى نشاط يومي إنساني " [4].
- أيضا جاء المؤتمر الدولي الرابع عشر للتأهيل 1980 في ميثاقه الذي عرف الإعاقة بأنها " حالة تحد من مقدرة الفرد على القيام بوظيفة أو أكثر فى الحياة اليومية مثال العناية بالذات أو ممارسة العلاقات الاجتماعية والنشاطات الاقتصادية " [5] .
- والاتفاقية الدولية لذووي الاعاقة عام 2008 التي شملت فى دباجتها إن الأشخاص ذوي الإعاقة هم " كل من يعانون من عاهات طويلة الأجل بدنية أو عقلية أو ذهنية أو حسية قد تمنعهم من التعامل مع مختلف الحواجز من المشاركة بصورة كاملة وفعالة فى المجتمع على قدم المساواه مع باقي الأفراد وهذه الإعاقات قد تكون إما خَلقية أو مكتسبة، وهي تشمل الإعاقات الحركية (مثل الشلل أو ضعف العضلات)، والإعاقات العقلية (مثل الإعاقات الذهنية أو التوحد)، والإعاقات الحسية (مثل ضعف السمع أو البصر) ، وتعتبر هذه الإعاقات تحديات كبيرة قد تؤثر على حياة الفرد بشكل ملموس، سواء من حيث الوصول إلى الفرص التعليمية أو العمل أو المشاركة الفعّالة في المجتمع وتواجه هذه الفئة تحديات متعددة مثل العوائق المادية، نقص في البنية التحتية الملائمة لاحتياجاتهم مثل الطرق المخصصة للكراسي المتحركة، وسائل النقل المناسبة، والخدمات الصحية المتخصصة ، أما عن العوائق الإجتماعية فتتلخص ق نظرة المجتمع السلبية أوالمواقف التميزية التي قد تنبع من الجهل أو الخوف أو التقدير الخاطئ للقدرات ودعم التوعية بكيفيه التعامل مع الاشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والمختلفة ، هذا بجانب العوائق النفسية والإحباط الناجم عن غياب الدعم أو التقليل من الإمكانيات وقلة الدمج المجتمعي للأشخاص ذوي الاعاقة مع باقي الأفراد فى المجتمع [6].

---

(1) -إعلان عمان-برلين حول الدمج العالمي لحقوق وقضايا الإعاقة ، القمة العالية للإعاقة 2025، اصدار 3\4\2025 ، تاريخ الزيارة 25\6\2025 لينك الوثيقة : https://www.globaldisabilitysummit.org/wp-content/uploads

(2)- جمال الدين محمد ابن منظور ، د.ت ، لسان العرب ، بيروت ، دار صادر ، ج 10 ، مادة عوق ، ص279

(3) - مادة 1 من الاعلان الخاص بحقوق المعاقيين عام 1975 ، مكتبة حقوق الانسان ، جامعة مينسوتا ، تاريخ الزيارة 25\6\2025 ، https://hrlibrary.umn.edu/arab/b073.html

(4)- الموقع الرسمي لمنظمة الصحة العالمية ، برنامج الاعاقة ،تاريخ الزيارة 9\7\2025 لينك الموقع :https://www.emro.who.int/ar/violence-injuries-disabilities/disabilities/

(5)- برنامج العمل العالمي بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة ، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الإعاقة ، الموقع الرسمي لهيئة الامم المتحدة ،تاريخ الزيارة 11\7\2025 لينك الموضوع : https://www.un.org/development/desa/disabilities/resources/world-programme-of-action-concerning-disabled-persons.html

(6) - اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، موقع هيئة الامم المتحدة ، لينك الاتفاقية :https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/convention-rights-persons-disabilities

دمج ذوي الاعاقة :

في طريق ظهور الأتجاهات الأيجابية لنظرة المختصين تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة ، ظهر مفهوم جديد يجعل من هؤلاء الأشخاص ثروة بشرية وعنصر منتج بالمجتمعات وليس عبئ عليها ، فكان مصطلح الدمج لذوي الإعاقة مع باقي الأفراد.

يُعرّف الإدماج المتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة بأنه إشراك الأفراد ذوي الإعاقة في الأنشطة اليومية وضمان حصولهم على الموارد والفرص بطرق مماثلة لأقرانهم من غير ذوي الإعاقة ولكن ارتبط عادة بقطاع التعليم ، فوفقًا لملخص تعريفاته الدولية هو "عملية إشراك الأفراد ذوي الإعاقة في بيئات التعليم العام أو المدارس العادية ، مع ضمان تلبية احتياجاتهم وتمكينهم من المشاركة الكاملة في الأنشطة التعليمية والاجتماعية بهدف الدمج إلى توفير بيئة تعليمية شاملة للجميع " [7].

ولكن يتجلى الدمج فى جميع مجالات الحياة منهم الدمج فى مجال العمل وتوفير الفرص المهنية المناسبة للأشخاص ذوي الإعاقة كونهم منتجين فى المجتمع وإتاحة الفرص العملية لهم بشكل عادل مما يعود بفائدة على المجتمع من جهة وعلى الأشخاص ذوو الإعاقة من جهة أخرى كونهم يحصلون على حقوقهم على قدم المساواه مع باقي أفراد المجتمع .

التنمية المستدامة :

أما ماذا عن التنمية المستدامة ، فهي تعد نهجًا شاملًا يهدف إلى تلبية إحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، ومن أجل تحقيق هذا الهدف الطموح، لا بد من إشراك جميع فئات المجتمع، وعلى رأسهم الأشخاص ذوو الإعاقة، الذين يمثلون أكثر من مليار شخص حول العالم، أي ما يقارب 15% من سكان العالم.

المبحث الأول: ذوي الأعاقة فى ظل التنمية المستدامة دولياً

لطالما يعاني ذوو الإعاقة من التهميش المجتمعي وغياب التمثيل في عمليات صنع القرارفي غالبية المجتمعات، لكن مع تبني الأمم المتحدة لأجندة التنمية المستدامة لعام 2030، والتي تتضمن مبدأ "عدم ترك أحد خلف الركب"، أصبح من الضروري دمج ذوي الإعاقة في جميع جوانب التنمية، سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية والسياسية من جهه أخرى[8] .

إن تحقيق العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان يعدّ من المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة ، و يتطلب ذلك من المجتمع الاعتراف بحقوق ذوي الإعاقة في الحياة الكريمة ، والتعليم ، والعمل ، والمشاركة في الحياة العامة ، من هذا المنطلق فإن الاعتراف بقيمتهم كأفراد لهم وجود و مساواة في الفرص الحياتية ويُعتبر واجباً أخلاقياً على كل مجتمع ، إذ تؤكد من جديد الطابع العالمي لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وعدم قابليتها للتجزئة وترابطها وتعاضدها وضرورة ضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بهذه الحقوق بشكل كامل ودون تمييز، وإذ تؤكد أهمية إدماج قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة كجزء لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية المستدامة ... وإذ تعترف بالمساهمة القيّمة الحالية والمحتملة للأشخاص ذوي الإعاقة في تحقيق الرفاه مجتمعاتهم وتنوعها عموماً.

وسوف نستعرض في هذا الفصل الوضع القاني لحقوق الإشخاص ذوي الإعاقة فى المواثيق والنصوص الدولية فى المبحث الأول ، ثم يليه نستعرض مكانه حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة فى المعاهادات المتخصصة لتعزيز حقوق الفئات الأكثر إحتياجاً وعلى رأسها الأشخاص ذوي الإعاقة .

المطلب الأول: مكانة ذوي الإعاقة فى النصوص الدولية

يعاني أكثر من مليار شخص أو نحو 15% من سكان العالم شكلاً من أشكال الإعاقة التي تزداد انتشاراً في البلدان النامية ، و من المُرجح أنه قد يعاني الأشخاص ذوو الإعاقة من نواتج اجتماعية واقتصادية سلبية، مثل عدم الحصول على تعليم كافٍ وتدني النواتج الصحية وقلة فرص العمل وارتفاع مستويات الفقر، وقد يؤدي الفقر إلى زيادة خطر التعرض للإعاقة من خلال سوء التغذية، وضعف إمكانية الحصول على التعليم والرعاية الصحية، وأوضاع العمل غير المأمونة، وتلوث البيئة، ونقص إمدادات مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي [9]، وقد تؤدي الإعاقة أيضاً إلى زيادة خطر السقوط في براثن الفقر بما في ذلك من خلال قلة فرص العمل والتعليم وضعف الأجور وزيادة تكلفة

(7)-.دمج المعاقين ذهنياً بالمجتمع المحلي ، كتاب المؤتمر الثاني لمركز هيلب للشرق الاوسط وشمال افريقيا ،تاريخ الزيارة 24\6\2025 ، لينك الموضوع : http://www.help-curriculum.com/?p=1352 محمود علي محمد أيوب

(8)- سهى زهير تفال ، 2021 ، رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة في ضوء أهداف التنمية المستدامة 2030: دراسة حالة سياسات وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية ، مجلة العلوم التربوية و النفسية ، المجلد الخامس ، العدد 18 ، ص149

(9) - د. خالد بن فهد الغنيم، 2019 ، معوقات مشاركة ذوي الاعاقة في الانشطة الترفيهية بالمملكة العربية السعودية، مجلة علوم الرياضة والتربية البدنية، جامعة الملك سعود، الرياض المجلد 6 العدد الثاني ، ص21

المعيشة لذوي الإعاقة ، ولكن هناك عدة وثائق دولية أقرت حقوق تلك الفئة فى المجتمع وعززت مكانتها بشكل قانوني وملزم لجميع لدول والمجتمعات ومن ابرزها :-

إعلان حقوق الطفل عام 1959 :-

والذي نص ف بدايات مبادئه على أن " يجب أن يحاط الطفل المعوق جسميا أو عقليا أو اجتماعيا بالمعالجة والتربية والعناية الخاصة التي تقتضيها حالته" ، تللك من اوائل الوثائق التى أقرت فكرة دمج ذوى الاعاقة واقرارا حقوق لهم على حسب التحدى أو الإعاقة التى يواجهها كل فرد [10].

الإعلان الخاص بحقوق المعاقين عام 1970 :-

لقد كانت أواخر الستينيات فترة إعادة تقييم لو ضع المؤسسات الاجتماعية التى تتعامل مع فئة الاشخص ذوي الاعاقة ففي 11 ديسمبر/ 1969، اعتمدت الجمعية العامة إعلان التقدم والإنماء في الميدان الاجتماعي، الذي دعا في المادة 19 إلى توفير خدمات صحية مجانية واتخاذ تدابير لضمان الضمان الاجتماعي وخدمات الرعاية الاجتماعية للجميع ،وفي 20 ديسمبر/ 1971، أصدرت الجمعية العامة إعلان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية، الذي نص، بلغة ذلك الوقت، على أن "يتمتع الشخص ذو الإعاقة العقلية [أي المعاق ذهنيًا أو نمائيًا]، إلى أقصى حد ممكن، بنفس الحقوق التي يتمتع بها غيره من البشر". وتشمل هذه الحقوق الرعاية الصحية والتعليم المناسب والأمن الاقتصادي والحماية من الاستغلال [11].

برنامج العمل العالمي 1982 :-

يهدف برنامج العمل العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة إلى تعزيز التدابير الفعالة للوقاية من الإعاقة وإعادة التأهيل وتحقيق هدف "المشاركة الكاملة" للأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة الإجتماعية والتنمية، و"المساواة"، وهذا يعني توفير فرص متساوية لجميع السكان، وحصولهم على نصيب متساوٍ في تحسين ظروف المعيشة الناتجة عن التنمية الإجتماعية والإقتصادية، وينبغي تطبيق هذه المفاهيم بنفس القدر من الأهمية والإلحاح على جميع البلدان، بغض النظر عن مستوى تنميتها ، ويعد برنامج العمل العالمي هو إستراتيجية عالمية لتعزيز الوقاية من الإعاقة وإعادة التأهيل وتحقيق تكافؤ الفرص، ويتعلق بالمشاركة الكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة الإجتماعية والتنمية الوطنية، كما يؤكد البرنامج على ضرورة تناول مسألة الإعاقة من منظور حقوق الإنسان ، والذي يظهر فى أغلب مواده على فكرة الدمج وتعزيز "تكافؤ الفرص" الذي يعد محورًا أساسيًا في برنامج تكافؤ الفرص، وفلسفته التوجيهية لتحقيق المشاركة الكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة في جميع جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية [12].

القواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة

في ضوء مداولات الجمعية العامة، وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي أخيرا، في دورته العادية الأولى لعام ، على تركيز الاهتمام على صوغ صك دولي من نوع مختلف ، وهى عبارة عن قواعد موحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للأشخاص المعوقين من الأطفال والشباب والكبار، وذلك بالتعاون الوثيق مع الوكالات المتخصصة وغيرها من الهيئات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ، وفي الدورة الثانية والثلاثين للجنة التنمية الإجتماعية بهيئة الإمم المتحدة ، حظيت المبادرة المتعلقة بوضع قواعد موحدة بتأييد عدد كبير من الممثلين داخل الهيئة ، والتي استندت إلى التجارب المكتسبة أثناء عقد الأمم المتحدة للمعوقين (1983-1992) وتتشكل من الشرعية الدولية لحقوق الإنسان التي تتكون من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وإتفاقية حقوق الطفل، وإتفاقية القضاء على جميع أشكال التميز ضد المرأة ، فضلا عن برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين ، ومع إن هذه القواعد ليست الزامية، فمن الممكن أن تصبح قواعد عرفية دولية عندما يطبقها عدد كبير من الدول بدافع

(10)- مادة 5 من اعلان حقوق الطفل ن اعتمد ونشر بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1386 بتاريخ 20 \11\1959 ،تاريخ الزيارة26\6\2025 ، لينك الوثيقة : https://hrlibrary.umn.edu/arab/b025.html

(11)- الاعلانت الخاص بحقوق المعاقين ، اعتمد ونشر بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3447(د-30) بتاريخ 9\12\1957 ، تاريخ الزيارة 28\6\2025 ، لينك الوثيقة : https://hrlibrary.umn.edu/arab/b073.html

(12)- برنامج العمل العالمي بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة، موقع هيئة الامم المتحدة ، تاريخ الزيارة 28\6\2025 ، لينك الوثيقة : https://www.un.org/development/desa/disabilities/resources/world-programme-of-action-concerning-disabled-persons.html#objectives

إحترام قاعدة من قواعد القانون الدولي. وهي تنطوي على التزام معنوي وسياسي قوي من جانب الدول باتخاذ إجراءات لتحقيق التكافؤ في الفرص للمعوقين[13].

إتفاقية الأشخاص ذوى الاعاقة عام 2006

في العام 2006 شهدت الساحة الدولية إعتماد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وبناءً على جهود أممية، إعتمدت اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري (A/RES/61/106) في 13/ديسمبر 2006، وفُتح باب التوقيع عليها في 30 /مارس 2007 ، وقد دخلت الإتفاقية حيز التنفيذ في 3 /مايو 2008، وبحلول/ نوفمبر 2020 وقعت عليها 180 دولة ، هذا وقد تعهدت الدول الموقعة على إتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أن تسعى لتعزيز السياسات والممارسات الشاملة لذوي الإعاقة ويتطلب ذلك على المستوى الوطني مواءمة التشريعات والسياسات والبرامج الوطنية بما يتماشى مع الأحكام والمعايير التي تنص عليها الاتفاقية ، والتى انطوت على تقرير فكرة التمكين لذوي الإعاقة بشكل فعال فى جميع جوانب الحياة بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات ، بالتناسق مع موقف المواثيق الدولية والتشريعات الداخلية من حقوق ذوي الإعاقة منها الحقوق ذوي الإعاقة في المواثيق الدولية وإتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الإشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الإختياري و التزامات الدولية التي ترتبها الإتفاقية وبروتوكولها [14].

المطلب الثاني: مكانة ذوي الإعاقة من التنمية المستدامة ورؤية 2030

ظهرت التنمية المستدامة عام 2015 لتعزز بمفهومها الشامل إلى تحقيق توازن بين التنمية الإقتصادية والإجتماعية والبيئية، مع الأخذ في الإعتبار حقوق الأجيال القادمة، ومن ضمن أهداف التنمية المستدامة ضمان حقوق جميع الأفراد فى المجتمع ، ويشمل هذا المفهوم أيضاً ضمان حقوق وإندماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع، وتمكينهم من المشاركة الفعالة في جميع جوانب الحياة كونهم جزء لا يتجزأ من المجتمع بل يعدوا ثروة بشرية كانت مهدره فى السابق [15].

واعتمدت رؤية 2030 للدول على الأسس العامة لإستراتيجية التنمية المستدامة التي تتلخص على سبيل المثال فى الاتي - :

- جودة الخدمات الممنوحة للأشخاص ذوي الإعاقة
- المضي قدماً في تعزيز التعاون بين الدوائر الحكومية لتسهيل الإجراءات
- رفع كفاءة وفاعلية الأجهزة الحكومية وتحسين جودة الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة
- تسخير الحكومة الإلكترونية لخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة بالمملكة
- تحقيق سرعة الإنجاز وإختصار الوقت عبر تسخير أدوات التكنولوجيا في العمل وتطوير الخدمات.
- تحقيق مبدأ التحول الرقمي من التعامل الورقي إلى التعامل الإلكتروني في خطوة تهدف إلى المحافظة على البيئة وتقليل استهلاك الموارد الطبيعية ، وهناك إرتباط مباشر بين الأهداف الأممية وبين حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة فعلى الرغم من أنه لا يوجد مصطلح صريح فى أهداف التنية المستدامة ينطوي على مصطلح الإعاقة إلا أن غالبية الأهداف تسعى الى تحقيق حياة أفضل ودمج فعال للأشخاص ذوي الإعاقة فى المجتمعات ، فنجد الهدف الثاني تحت اسم تحسين مستوى المعيشة والذي يهدف إلى القضاء على الجوع وتوفيرالأمن الغذائي والتغذية المحسّنة للجميع دون تمييز، والهدف الثالث وهو ما يضمن تمتّع الجميع على قدر المساواه بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار، و ضمان وصول خدمات الرعاية الصحية وتحقيق التغطية الصحية الشاملة للجميع ، والهدف الرابع الذي يتناول فكرة ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع وضمان تكافؤ فرص الجميع في الحصول على التعليم المهني والتعليم العالي الجيّد والميسور التكلفة، والهدف العاشر تحت مسمى الحد من أوجه عدم المساواه والذي يضمن تكافؤ الفرص والعدالة للجميع، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة، من خلال إزالة الحواجز التي تحول دون مشاركتهم الكاملة والفعالة في المجتمع ، وأخيراً الهدف السادس عشروالذي يركزعلى السلام والعدل والمؤسسات القوية، مما يتقاطع بشكل وثيق مع حياة الأشخاص ذوي الإعاقة ويسعى هذا الهدف إلى بناء مجتمعات مسالمة وشاملة، حيث يحصل الجميع على فرص متساوية للعدالة، وتعمل المؤسسات بفعالية وشفافية .

---

(13)- القواعد الموحدة بشأن تكافؤ الفرص 1994 ، الصادرة بالقرار رقم 48\96 ، مارس 1994، الجمعية العامة للأمم المتحدة ،تاريخ الزيارة 5\7\2025 ، لينك الوثيقة : https://www.un.org/development/desa/disabilities/resources/general-assembly/standard-rules-on-the-equalization-of-opportunities-for-persons-with-disabilities-ares4896.html

(14) -اتفاقية الاشخاص ذوي الاعاقة، ديسمبر 2006، تاريخ الزيارة 7\7\2025 ، https://e-inclusion.unescwa.org/ar/node/1580

(15)- د. عيد زكي بيومي عبدالخالق ، 2021 ، الحماية الدستورية لذوي الاحتياجات الخاصة دراسة مقارنة ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، مصر، ص 30 .

المبحث الثاني: الحماية الدستورية والتنظيمية لذوي الإعاقة

تعد الوثيقة الدستورية هي حجر الأساس الذي يتولى بناء سياج الحماية للمجتمع بجميع افراده ، فالدستور هو الإطار العام الذي يرسم شكل الدولة وماهية الحقوق والحريات المعترف بها للأفراد بالدولة ، ومنه يستمد القانون نصوصه وقواعده التى تنظم تلك الحقوق المغلفة بسياج الحماية الدستورية وفقاً لكل دولة ، فتُعد الحماية الدستورية من أهم الركائز التي تقوم عليها الأنظمة القانونية الحديثة ، حيث تهدف إلى ضمان احترام حماية الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين [16].

وتعتبر الحماية الدستورية لذوي الإعاقة جزءًا لا يتجزأ من حقوق الإنسان، وهي تعكس التزام الدولة بضمان حقوق وكرامة جميع أفراد المجتمع ، خاصه فى ظل الالتزام الدولى والوطني لجميع الدولى بأهداف التنمية المستدامة والسير على خطى رؤية 2030 فى جميع الانظمة القانونيه كما سلف القول [17].

المطلب الأول: حقوق ذوي الإعاقة بالنظام الاساسي للحكم

نص "النظام الأساسي للحكم" بالمملكة العربية السعودية والذي تضمن المبادئ والأحكام الدستورية في مادته الـ(26) على أن "تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية"، مما عزز مفاهيم العدل والمساواة ومنع التمييز على أي أساس ومنها الإعاقة ، ويضمن النظام الأساسي للحكم حقوق ذوي الإعاقة من خلال التأكيد على مبادئ العدل والمساواة ومنع التمييز، مع حماية حقوق الإنسان وفقاً للشريعة الإسلامية، كما يضمن توفير الحماية من الإيذاء وتقديم المساعدة والرعاية ، وأهم جوانب الحماية الدستورية للأشخاص ذوي الاعاقة فى الدستور السعودي تتجلى فى :-

تكافؤ الفرص وعدم التمييز:

يضمن النظام الأساسي للحكم والمواثيق الدولية عدم التمييز على أساس الإعاقة وتكافؤ الفرص في جميع جوانب الحياة

توفير الخدمات الميسرة:

تعمل المملكة على توفير الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية وغيرها من الخدمات التي تلبي احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، مع مراعاة مبادئ إمكانية الوصول والتصميم الشامل سواء فى الطرق والأرصفة ومواقف السيارات الخاصة بذوي الاعاقة وما إلي ذلك من تسهيل الوصول للخدمات اليومية فى كل الاماكن الحيوية .

الحماية من الإيذاء:

تتخذ المملكة إجراءات صارمة لمكافحة جميع أشكال الإيذاء التي قد يتعرض لها الأشخاص ذوو الإعاقة، وتوفير الرعاية والحماية اللازمة .

المشاركة والتمكين:

يتم تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة في إدارة قضاياهم واتخاذ القرارات التي تخصهم، بالإضافة إلى تمثيلهم في المحافل المختلفة .

التوعية والتثقيف:

تعمل المملكة على نشر الوعي حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وأهمية دمجهم في المجتمع، وتدريب الكوادر المعنية على التعامل معهم

المطلب الثاني: سبل حماية حقوق ذوي الإعاقة

في ذات الوقت الذي يواجه فيه الأشخاص ذوي الإعاقة العديد من التحديات في العالم يتطلب مواجهة ذلك بقدر من تعزيز التعاون فيما بين الدول لضمان كفالة حقوق تلك الفئة وضمان تواجدها في المجتمعات بفاعلية ، وبناء عليه فقد أهتمت حكومة المملكة العربية السعودية بتعزيز مفهوم الحياة الكريمة لكفاة سكانهامع الأخذ في الإعتبار إحتياجات مختلف الفئات فيما بينهم والفئات الأكثر إحتياجاً على وجه الخصوص والتي من أهمهم الأشخاص ذوي الإعاقة ، وتُعد المملكة من الدول التي إنضمت إلي العديد من الاتفاقيات الدولية التي تضمن حماية الأشخاص ذوي الإعاقة ومن أبرزها (إتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الإختياري) ، وقد تمثل إهتمام المملكة العربية

(16)- عبدالفتاح المالحي ، الحماية الدستورية للحقوق والحريات الأساسية في القانون المقارن، مجلة شؤون استراتيجية، العدد 71 ، صـ41 ، مارس 2024 ، المركز المغربي للدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية ، المغرب، تاريخ الزيارة 5\7\2023 لينك العدد http://search.mandumah.com/Record/1490652

(17)- سامح سعد محمد حسن علي 2021 ، الحماية الدستورية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية لذوي الإعاقة طبقا للقواعد القانونية وأحكام المحكمة الدستورية العليا ، المجلة العربية لعلوم الاعاقة والموهبة ، ، مجلد 5 ، عدد ،18 ، صـ 200 .

السعودية بإلتزامتها في ملف ذوي الإعاقة وذلك عن طريق تضمين رؤية المملكة 2030 لعدد من المبادرات وتوفير سبل الحماية الخاصة لهم وذلك تطبيقاً من جهة أخرى لنظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الحالي والصادر بالمرسوم الملكي رقم 27بتاريخ 27\8\2023 ،والذي حرص ذلك الأخير في نصوصه الثلاثةوالثلاثون على ضمان وجود سياج حماية قانونية للأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز الدمج المجتمعي لهم في كافة المجالات والتركيز على التميز الإيجابي عن طريق إقرار إمتيازات متنوعة ودعم رسمي بكل الجهات الحكومية إلي جانب التعاون مع القطاع الخاص وتتبع الأشخاص ذوي الإعاقة حتى خارج حدود المملكة [18].

والذي نص فى بداية مواده على المبادئ الاساسية التى اقرتها نصوص النظام ولخصها في :

عدم التمييز على أساس الإعاقة، وتكافؤ الفرص و توفير متطلبات إمكانية الوصول والترتيبات التيسيرية لهم وشمول التشريعات والاستراتيجيات والسياسات والأنشطة والبرامج والخطط والتصاميم الحكومية وغير الحكومية لمتطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة و تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة في إدارة قضاياهم وفق الأحكام المنظمة لذلك.

أيضا أن تكون لمن بلغ سن الرشد من الأشخاص ذوي الإعاقة أهلية مباشرة التصرفات النظامية ما لم تمنعه إعاقته من ذلك وفق ما تقرره الأحكام النظامية ذات الصلة ، واعتماد طرق بديلة ومناسبة للتواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة، تشمل التواصل اللفظي أو المكتوب أو لغة الإشارة أو غيرها ، واخيراً تدريب الكوادر المعنية بخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع الجهات على طرق التعامل والتواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة ورفع الوعي بحقوقهم.

واهم ملامح الحماية النظامية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة فى النظام الحالي هي :-

1. النص على الحق في التعليم :

تأكيد قانون الأشخاص ذوي الإعاقة على توفيرمناهج تناسب احتياجاتهم ودمجهم في المدارس العادية مع التسهيلات اللازمة [19] ، عن طريق توفير وتكييف الاستراتيجيات والخطط والمناهج التعليمية والبرامج التدريبية وأدوات القياس والتشخيص الحديثة والتقنيات المساعدة؛ بما يتلاءم مع احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، ويمكنهم من تعلم المعارف والمهارات التي تجعل مساهمتهم فعالة في منظومة التعليم والتدريب ، ومراعاة الاحتياجات الفردية للأشخاص ذوي الإعاقة ، وتصميم وتنفيذ برامج التدخل المبكر للأطفال من ذوي الإعاقة ، وتوفير فرص قبول الأشخاص ذوي الإعاقة في تخصصات التعليم العالي والدراسات العليا وبرامج الابتعاث.

2. إقرار الحق في العمل

أيضاً شمل القانون على تخصيص نسبة من الوظائف في القطاعين الحكومي والخاص وتأمين بيئة عمل مناسبة ومهيأة [20] .

بجانب كفالة النظام حق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل والتوظيف دون تمييز، مراعياً في تحقيق ذلك الآتي:

تصميم وتنفيذ برامج توظيف للأشخاص ذوي الإعاقة وتدريبهم مهنيّاً وتقنيّاً بما يحفز جهات العمل الحكومية والخاصة على استقطابهم وتوظيفهم ، وموائمة أنظمة وبيئات العمل لمتطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة ، وتوفير فرص عمل متكافئة لتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة

3. ضمان الحق في الرعاية الصحية والتأهيل :

وضح القانون حق الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم من جلسات العلاج الطبيعي والتقويم وتوفير الأدوية والأجهزة التعويضية [21] ، بجانب ضمان حصول الاشخاص ذوي الاعاقة على الخدمات الصحية ، ألزم القانون الجهات المعنية بتقديم الخدمات الصحية، القيام بالآتي:

أ- تضمين متطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة في الخدمات والبرامج الصحية والمعلومات الدوائية والغذائية، وفي السياسات والاستراتيجيات والخطط الصحية والبرامج ذات الصلة.

ب- إلغاء أي اشتراطات تمييزية تمنع حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على كامل الحق في الرعاية الطبية والتأهيلية والأجهزة المساعدة لدى شركات التأمين الطبي.

---

(18)- نظام حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة الصادر فى11/02/1445 هـ الموافق : 2023/08/27 م، موقع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء ، تاريخ الزيارة 23\6\2025 ، لينك الوثيقة الاصلية للنظام : https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/

(19)- المادة الثامنة من نظام الاشخاص ذوي الاعاقة ، موقع هيئة الخبراء بمجلس الزراء ،مرجع سابق ، وثيقة النظام : https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws

(20) -المادة العاشرة من نظام الاشخاص ذوي الاعاقة ، موقع هيئة الخبراء بمجلس الزراء ،مرجع سابق ، وثيقة النظام : https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws

(21) -المادة التاسعة من نظام الاشخاص ذوي الاعاقة ، موقع هيئة الخبراء بمجلس الزراء ،مرجع سابق، وثيقة النظام : https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws

4. النص على الحق في المشاركة الاجتماعية

وضمان حق ذوي الإعاقة في حضورالفعاليات الثقافية والرياضية وتمكينهم من ممارسة الأنشطة اليومية باستقلالية ، ومراعاة متطلباتهم عند تصميم وتنفيذ الأنشطة والبرامج والفعاليات السياحية والترفيهية والثقافية والرياضية،وضمان الحق في الوصول إلى المحتوى (المقروء، والمرئي، والمسموع) والاستفادة منه،وضمان حصولهم وأسرهم في الحصول على خدمات الدعم الاجتماعي التي تساعدهم على التكيف مع الإعاقة وتحقق لهم الاندماج المجتمعي [22].

5. الحق في التنقل والوصول :

التشديد على تهيئة المرافق العامة مثل الأرصفة والمصاعد وتيسير استخدام وسائل النقل العام [23] .

فقد نص فى مادته الثالثة على تضمين نصوص الأنظمة الأخرى المتعلقة بالمرافق والمنشأت والطرق كنظام الطرق والمباني [24]، بالمواصفات التى تضمن امكانية الوصول والتنقل بسهولة وأمان للأشخاص ذوي الاعاقة .

6. ضمان الحق في المخصصات المالية

عن طريق حماية الإعانات الشهرية أو المساعدات مالية ، ودعم أسر ذوي الإعاقة عبر برامج الرعاية ، فقد نص على ان الدولة تتحمل الرسوم الجمركية والضرائب المفروضة على الأدوات والأجهزة الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة [25]، للأشخاص ذوي الإعاقة الحق في مراعاة متطلباتهم وتمكينهم من الحصول على الخدمات البنكية والتمويلية والتأمينية دون تمييز [26]، للأشخاص ذوي الإعاقة الحق في الحصول على خدمات الإقراض التنموي الاجتماعي من خلال برامج ميسرة ومصممة لهم سواء بصفة فردية أو جماعية [27].

ولقد تضمن النظام فى الباب الرابع عدة مواد للعقوبات على خالفة نصوصه او التعدى على أى شخص من الأشخاص ذوي الإعاقة أو إستغلاله أو إنتحال شخصيه لإكتساب حق من الحقوق التي يحميها نظام الأشخاص ذوي الإعاقة التي قد تصل إلى السجن والغرامة معاً على الافراد ، أو تصل إلي الغرامه وإيقاف النشاط والتشهير ونشر المخالفة على المؤسسات غير الحكومية حال مخالفتها احكام النظام [28] .

المبحث الثالث: تطبيقات الحماية للأشخاص ذوي الإعاقة والهيئات الخاصة

لقد شهدت المملكة العربية السعودية في السنوات الأخيرة تقدماً ملحوظًا في تحسين أوضاع ذوي الإعاقة من خلال عدة سياسات وبرامج تهدف إلى توفير بيئة ملائمة وعادلة لهم في مختلف مناحي الحياة ، فمن جهة جاء النظام القانوني لذوي الإعاقة ليقر بعدة حقوق جديدة عن سابقه وضع ذوي الإعاقة ومنح العديد من الإمتيازات مع كفالة ضان تطبيقها عن طريق اللائحة التنفيذية للنظام ، ومن جهة أخرى أنشأت الدولة عدة جهات متخصصة في ملف الحماية الإجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة ،هذا ولا سيما قامت المملكة العربية السعودية وحكومتها الرشيدة بإقرار عدة برامج منفصله ومبادرات رسمية وغير رسمية بالتعاون مع القطاع الخاص والمؤسسات الأهليه أيضاً لدعم وتعزيز مكانة الأشخاص ذوي الإعاقة بالمجتمع وتفعيل الدمج اليومي لهم فى كافة المجالات ، مثال مشروع الوصول الشامل الذي يهتم بتسهيل حركة الأشخاص ذوي الإعاقة فى الطرقات والأرصفة وحتى بتحديد أماكن مخصصة لصف السيارات المجهزة لهم فى كل المواقع العامة وحمايتها بمخالفة أي شخص يستغل تلك الأماكن دون أحقية أو إنتحال شخصية ذوي إعاقة للأسفادة من أى امتياز أخر ، هذا وسوف نذكر بشي من التفصيل فى المباحث القادمة عن جهود المملكة العربية السعودية فى رفع مكانة الاشخاص ذوي الاعاقة بالمجتمع وتعزيز الدمج المجتمعي لهم والنماذج الناجحة والمميزة من الأشخاص ذوي الإعاقة بالمملكة ، ثم سنتعرض لأهم الجهات والهيئات المختصة بملف الإعاقة فى المكلة وجهود كلاً منها على حدى .

---

(22) - المادة الثالثة عشر والرابعة عشر من نظام الاشخاص ذوي الاعاقة ، موقع هيئة الخبراء بمجلس الزراء ، وثيقة النظام: https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws

(23)- المادة الثالثة من نظام الاشخاص ذوي الاعاقة ، موقع هيئة الخبراء بمجلس الزراء ، وثيقة النظام :https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws

(24)- نظام الطرقق والمباني ، الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم 01/01/1360 هـ الموافق : 1941/01/28 م ، موقع هيئة الخبراء ، تاريخ الزيارة 27\6\2025 ، وثيقة النظام : https://laws.boe.gov.s

-(25) المادة السابعة عشر من نظام الاشخاص ذوي الاعاقة ، موقع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء ، مرجع سابق

(26)- المادة الثامنة عشر من نظام الاشخاص ذوي الاعاقة ، موقع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء ، مرجع سابق

(27)- المادة التاسعة عشرمن نظام الاشخاص ذوي الاعاقة ، موقع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء ، مرجع سابق

(28) -المواد(24-25-26-27-28) من نظام الاشخاص ذوي الاعاقة ، موقع هيئة الخبراء بمجلس الزراء ، وثيقة النظام ، مرجع سابق

المطلب الأول: جهود المملكة لعزيز حماية الأشخاص ذوي الإعاقة

تعبّر المملكة العربية السعودية عن اهتمامها بالأشخاص ذوي الإعاقة دولياً من خلال توقيعها على الإتفاقية العالمية لحقوقهم ، كما تعزز رؤية 2030 دور المملكة في ضمان حقوق تلك الفئة وتمكينهم ليكونوا جزءًا فعالًا من مجتمع حيوي وتكاملي، يؤمن بأن لكل فرد فيه دورًا أساسيًا يسهم في خدمة الوطن ودعم تنميته والنهوض باقتصاده .

وفي إطار تنفيذ هذه الرؤية، أنشأت المملكة جهات متعددة وهيئات متخصصة فى ملف الأشخاص ذوي الإعاقة ، وأشهرهم هيئة خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، والتي تحملت مسؤولية تعزيز حقوق هذه الفئة في المجتمع والتي بدوها تبنت تلك الهيئة عدة مبادرات ومشاريع تهدف إلى تحسين حقوق وامتيازات الأشخاص ذوي الإعاقة في السعودية وتعمل الهيئة، كجهة حكومية على تمكين هؤلاء الأفراد وضمان حصولهم على حقوقهم، بالإضافة إلى تعزيز دورهم في المجتمع وتطوير الخدمات المقدمة لهم [29].

ولقد قامت الهيئة بإجراءات ومبادرات ومشاريع سريعة التطور فى مجال تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتقديم الدعم اللازم لهم فى كافة مجالات الحياة تحقيقاً لرؤية المكلة 2030 وقيامها للدور المنوطه بها في تحقيق التنمية المستدامة [30] ، ومن امثلة مبادرات / مشاريع الهيئة الاتي :-

السجل الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة

ويهدف المشروع لبناء نظام موحد للسجل الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة والذي سيمكن هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة من جمع كافة المعلومات حول الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم والتي تتضمن المعلومات الشخصية والإجتماعية والصحية والتعليمية ومعلومات العمل وغيرها من المعلومات ، والهدف من السجل الموحد أن يكون المرجع الشامل لجميع الجهات التي تقدم خدماتها تحت إشراف هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة.

أيضا هناك عدة مبادرات رسمية من الدولة وجهود حكومية مكثفة في ملف الاشخاص ذوي الاعاقة نذكر أبرزها :

<u>الاستراتيجية الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة</u>

انطلاقاً من أهمية توفير العيش الكريم للأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة واستكمالا للجهود الموضوعة بهذا الخصوص وبما يسهم في تحقيق برامج وأهداف رؤية المملكة، تم العمل على إعداد استراتيجية وطنية قطاعية [31]، للأشخاص ذوي الإعاقة على مستوى المملكة والتي تضمنت تقييم شامل لضمان التوافق مع التطورات والتغييرات في الاستراتيجيات والأنظمة المحلية.

<u>برنامج مساعد الظل للأشخاص ذوي الإعاقة</u>

وهو أحد برامج التحول الوطني، ضمن برامج رؤية المملكة 2030 ، الذي يعزز من اندماج ذوي الإعاقة في بيئة العمل عن طريق التكنولوجيا ، فهو يقوم بتوفير المساعدين الداعمين للأشخاص ذوي الإعاقة في بيئات عملهم في مجال اكساب المهارات الوظيفية والأجتماعية داخل بيئات العمل وتأكيد الجودة والمتابعة والالتزام لدى الموظف واسرته كذلك يوفر البرنامج نموذج عمل موحد لمساعد الظل كأحد أشكال العمل المرن.

(29) - أسست هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (266) وتاريخ 27/05/1439هـ

(30)- تأسست هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (266) وتاريخ 27/5/1439هـ، ويحدد التنظيم مهام الهيئة واختصاصاتها، وهي المظلة الرسمية الجامعة لكل ما يُعنى بالأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة العربية السعودية ، تاريخ الزيارة 10\7\2025 ،لينك الموقع الرسمي للهيئة : https://apd.gov.sa/about-us

(31)- ملف (الملف التعريفي لحقوق الأشخاص ذوي الاعاقة فى المملكة العربية السعودية) ، الصادر عن هيئة رعاية الاشخاص ذوي الاعاقة . لينك الملف :

file:///C:/Users/Admin/Downloads/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%81%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81%D9%8A%20%D9%84%D9%84%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D9%82%D8%A9%20%D9%81%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D9%84%D9%83%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9%202023%20(2).pdf

برنامج تطوير واستدامة الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة

يهدف الى تحديد وتعزيز وتنظيم الخدمات التي يجب أن تقدمها الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية لجميع فئات الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن إطار شامل يدعم الأهداف المنشودة ويوضح سلسلة العمليات وقنوات تقديم الخدمات والأدوار والمسؤوليات المنوطة بالجهات المعنية بتقديم الخدمات المنظمة، وذلك بحسب أفضل الممارسات العالمية.

تأسيس وحدة تدريبية عامة بشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة

ويهدف المشروع لتطوير وحدة تدريبية تسمح بتدريب من لم يسبق لهم العمل من الأشخاص ذوي الإعاقة في بيئة العمل باستخدام أحدث التقنيات التفاعلية (الواقع الافتراضي)

تحديد وتصنيف الطلاب ذوي الإعاقة

وهويهدف لتصميم إطار لمعرفة الطلاب ذوي الإعاقة وتصنيفهم على أساس نوع إعاقتهم لتصميم متطلبات محددة لإدماجهم في التعليم العام والعالي والمهني بعد دراسة لتقييم الوضع الراهن والمقارنات المعيارية العالمية، وتصميم ونشر وتحليل دراسات استبيانيه محلية معنية بالأشخاص ذوي الإعاقة والتي تعتبر مراجع أساسية وخطوط أساس لدراسة الوعي في المنظومة التعليمية والتي ستساهم في معرفة نسبة الوعي عند كوادرالتعليم، وإعداد إطار معياري لتحديد وتصنيف الطلاب ذوي الإعاقة في التعليم العام والعالي والمهني.

برنامج التوظيف لذوي الإعاقة

بدأت المملكة بتطوير برامج توظيف لذوي الإعاقة في القطاعين العام والخاص ومن أبرزها هذا البرنامج الذي يهدف إلى تسهيل وصولهم إلى بيئات العمل وتوفير مميزات ومساعدات لمساعدتهم على التكيف كما أُنشئت عدة مراكز تدريب مهنية لتمكينهم من اكتساب المهارات اللازمة لسوق العمل.

مشروع الوصول الشامل

هو مبادرة وطنية تهدف إلى تيسير وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى جميع المرافق والخدمات في المملكة العربية السعودية ويركز المشروع على تهيئة البيئة العمرانية ووسائل النقل والأماكن العامة لتلبية احتياجات ذوي الإعاقة . تبناها مركز الملك سلمان لابحاث الإعاقة وذلك لتفعيل البنود ذات العلاقة من نظام رعاية المعوقينً بالمملكة، وما تضمّنته المادتان الثانية والثالثة من النظام من وجوب تهيئة وسائل المواصلات العامة لتحقيق تنقّل الأشخاص ذوي الإعاقة بأمن وسلامة ، وفي هذا السياق فقد قام المركز بإصدار عددٍ من الأدلة الإرشادية لمعايير ومتطلبات الوصول الشامل للأشخاص ذوي الاعاقة ، مثال الدليل الإرشادي للبيئة العمرانية والدليل الإرشادي للوصول الشامل في وسائط النقل البرية ،والدليل الإرشادي للوصول الشامل للوجهات السياحية وقطاعات الإيواء ، وغيره من الأدلة والسياسات التى تضمن سهولة التحرك والوصل لكافة المرافق فى الحياة اليومية لذوي الاعاقة [32] .

برامج الرعاية الاجتماعية

الحماية الاجتماعية والمالية على وجه الخصوص هى ترس صغير من مشاريع ومبادرات متتعدة تنفذها وزارة التنمية الاجتماعية الموارد البشرية بالمملكة وتحديداً داخل وكالة التوجية والتأهيل الاجتماعي [33]، التى تقدم الدعم لعدة فئات منها الاشخاص ذوي الاعاقة عن طريق عدة اجراءات ومشروعات منها :

- برنامج الرعاية التأهيلية الاجتماعية المنزلية للأشخاص ذوي الإعاقة .
- صرف الإعانات المالية الشهرية والأجهزة الطبية المساعدة للأشخاص ذوي الإعاقة.
- توفير بطاقات تخفيض أجور وسائل النقل العام وبطاقات التسهيلات المرورية للأشخاص ذوي الإعاقة، وبطاقات التعريف باضطراب التوحد.
- برنامج الإعفاء من رسوم التأشيرات للأشخاص ذوي الإعاقة.

(32)- مركز الملك سلمان لأبحاث الاعاقة ، هو فكرة تبنها ورعاها رائد الأعمال الإنسانية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز مؤسس مركز الملك سلمان لأبحاث الإعاقة، حتى رأى هذا المركز النور، حيث صدرت موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية (آنذاك) على تأسيسه بتاريخ ٢٤ / ١ / ١٤١٢هـ، ليكون لبنة من لبنات مقامه الكريم الخيرة التي شملت جميع المجالات التي تخدم فئات المجتمع عامة، وفئات الأشخاص ذوي الإعاقة خاصة، لينك المركز : https://www.kscdr.org.sa/ar ، تاريخ الزيارة 9\7\2025 .

(33) - برامج ومشاريع وكالة التوجية الاجتماعي ، وزارة التنمية الاجتماعية والموارد البشرية ، الموقع الرسمي : https://www.hrsd.gov.sa/ministry ، تاريخ الزيارة : 9\7\2025 .

مبادرة العيش باستقلالية

هي مبادرة مبتكرة اطلقها برنامج سند محمد بن سلمان، لتحسين جودة حياة الأشخاص ذوي الإعاقة، باستخدام التقنيات الجديدة لتحقيق الاستقلالية في ممارستهم لأعمالهم اليومية،وتساعد على العيش باستقلالية و التغلب على أبرز التحديات الملحة ، لمختلف فئات ذوي الإعاقة [34].

إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في الرياضة

على رأس جميع الانشطة والمبادرات الرياضيه بالمملكة العربية السعودية ودمج الاشخاص ذوي الاعاقة بها واتاحة الفرص لتمثيلهم المملكة دولياً نرى ان أولى وأهم تلك الجهود بل والانجازات هو انشاء لجنه موحدة بوزارة الرياضه تجمع جميع الالعال بالاوليمبية والبارلمبية على قدم المساواه بوزارة الرياضه بالمملكة دون اى تميز ولا شعر بالاقصاء لتلك الفئة ، اللجنة الأولمبية والبارالمبية السعودية ، تأسست اللجنة الأولمبية والبارالمبية السعودية بمدينة الرياض [35]، عام 1384 هـ – 1964 م وحصلت على اعتراف اللجنة الأولمبية الدولية بها عام 1385 هـ – 1965 م بعد انضمام الاتحادات السعودية لألعاب القوى وكرة القدم وكرة السلة والكرة الطائرة والدراجات للاتحادات الدولية المعنية.

الوعي المجتمعي ودور الإعلام

تشهد السعودية زيادة في الوعي المجتمعي تجاه قضايا ذوي الإعاقة، حيث تدعم الدولة الحملات الإعلامية التي تهدف إلى تعزيز القبول الاجتماعي لهم ، كما أن هناك مبادرات من قبل الجمعيات الخيرية والمنظمات المدنية لدعم هذه الفئة ومنها :

مبادرة واعي [36]

اطلقت مبادرة واعي برعاية من مجلس الغرف السعودي ، وهي تهدف الى توعية الشركات والمؤسسات في القطاع الخاص بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الوظيفية وذلك بتقديم الدورات التدريبية للأشخاص ذوي الإعاقة ومجموعه من الورش المهنية الخاصة للشركات وندوات مختلفة للأسر.

المطلب الثاني: الجهات والهيئات المختصة للأشخاص ذوي الإعاقة

توجد في المملكة عدة جهات وهيئات معنية بملف الأشخاص ذوي الإعاقة، وتعمل على تلبية احتياجاتهم وتقديم الدعم اللازم لهم ، وتتنوع تلك الجهات والهيئات المعنية برعاية ذوي الإعاقة وتأهيلهم فمنها الهيئات الحكومية ومنها المؤسسات الأهلية ، والمراكز المتخصصة، والتي تهدف هذه الجهات إلى ضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتوفير الخدمات الصحية، والتعليمية، والاجتماعية، والتأهيلية، والمهنية التي تمكنهم من الاندماج في المجتمع والمشاركة الفاعلة فيه ، ومن أبرز هذه الجهات هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وزارة الصحة، وزارة التعليم، وهيئة حقوق الإنسان ، بالإضافة إلى ذلك، هناك العديد من الجمعيات والمراكز المتخصصة التي تقدم خدمات متنوعة للأشخاص ذوي الإعاقة .

أولاً:- وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية

تسعى وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية إلى تحقيق أهدافها الاستراتيجية المستمدة من رؤية السعودية 2030 في تمكين وتقديم كافة الخدمات والدعم الممكنة للأشخاص ذوي الإعاقة، وقد أولت اهتماماً بالغاً بهذه الفئة الغالية وأطلقت العديد من المبادرات، وخطت خطوات جبارة لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة بما يكفل لهم الحياة كريمة ، حيث تقدم الوزارة العديد من الخدمات للأشخاص ذوي

---

(34) - انطلق برنامج سند محمد بن سلمان في ديسمبر 2018م، ليكون مظلة حاضنة للأعمال التنموية المبتكرة التي يرعاها صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء - حفظه الله - على مدى أكثر من 6 أعوام، ونهجاً متجدداً لتمكين القطاع غير الربحي ودعم فئات المجتمع بما يحقق الاستقرار والتطوير والأثر المستدام ثقافةً وفكراً وعملاً. يضم البرنامج العديد من المشاريع في مختلف القطاعات الإنسانية والمجتمعية والتنموية، مع التركيز على الفئات الأقل حظاً في المجتمع السعودي، والاستثمار في بناء قدرات الشباب، وتمكين المؤسسات غير الربحية. يركّز برنامج سند محمد بن سلمان على إيجاد حلول عملية ومبتكرة لمعالجة القضايا الاجتماعية الأكثر إلحاحاً، من أجل إحداث التأثير الإيجابي المرجو وتمكين أفراد المجتمع من رسم حاضرهم ومستقبلهم ، موقع الرسمي لبرنامج سندد محمد بن سلمان : https://snad.org.sa/ ، تاريخ الزيارة 9\7\2025 .

(35) - هي هيئة عليا ذات شخصية اعتبارية مستقلة ترعاها الدولة وتساعدها على تحقيق أهدافها، وهي الهيئة الوحيدة التي تمثل المملكة في المنظمات الأولمبية والبارالمبية,القارية والدولية، تاريخ الزيارة 10\7\2025، موقع اللجنه الرسمي : https://olympic.sa/

(36)- مبادر منشورة ضمن اعمال مؤسة (سعي) ، انطلقت سعي في ١٤٣٩/١/١ هـ وكانت بدايتها فريق تطوعي على أيدي مختصين بمنطقة الرياض ، وبفضل الله ثم بجهود وعزيمة المتطوعين انتقلت إلى عمل مؤسسي وذلك باعتمادها كمؤسسة وقفية تعنى بتأهيل وتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة وتقدم خدماتها في جميع مناطق المملكة العربية السعودية

الإعاقة منها خدمة الدعم المالي ووصل عدد المستحقين للدعم المالي حتى عام 2023 إلى 419750 ويسهم الدعم المالي في توفير حياة كريمة لذوي الإعاقة وتأهيلهم [37].

بالإضافة إلى بطاقة تسهيلات الإلكترونية المتوفرة عبر تطبيق الوزارة الرقمي والتي تمكن الأشخاص ذوي الإعاقة، من الدخول إلى مواقف المرافق العامة والوقوف في مواقف السيارات المخصصة لذوي الإعاقة، ومنح المستفيدين منها خصومات على وسائل النقل الحكومية, ووصل عدد الذين استفادوا من بطاقة "تسهيلات" أكثر من 183.000 ،بالإضافة لذلك تقدم الوزارة خدمة تصنيف الإعاقة للطلبة الجامعيين من ذوي الإعاقة, كما تنظم عدة فعاليات الثقافية ورياضية لهم [38].

كما تعمل الوزارة على التأهيل المهني لذوي الإعاقة - جسمياً أو حسياً أو عقلياً ، وذلك تحقيقاً للأهداف الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية، وتحويلهم إلى أفراد منتجين قادرين على التفاعل والتكيف في المجتمع تكيفاً اجتماعياً ونفسياً سليماً، حيث بلغ عدد المؤهلين من الأشخاص ذوي الإعاقة للدخول إلى سوق العمل أكثر من 5154 ، واطلقت الوزراة عدة برامج اخرى للرعاية اليومية لذوي الاعاقة منها :

- إطلاق منصة التأهيل والتوجيه الاجتماعي

أطلقت الوزارة منصة التأهيل والتوجيه الاجتماعي بهدف تلبية احتياجات ذوي الإعاقة ومراكز التأهيل في آن واحد, حيث أسهمت المنصة في تطوير وحوكمة خدمات التأهيل والرعاية، من خلال تسهيل عملية الحصول على المعلومات وإعطاء صلاحيات وإجراءات موحدة لكافة فروع مراكز التأهيل في المملكة ، أيضا تشرف وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية على العديد من المراكز التي تقدم خدماتها للأشخاص ذوي الإعاقة بحسب درجة إعاقتهم وهي كالتالي :

1. مراكز التأهيل المهني:

تختص بالمتابعة المستمرة للإجراءات المتعلقة بالتعليم والتأهيل المهني لذوي الإعاقة على المهن المناسبة لقدراتهم المتبقية بعد الإعاقة.

2. مراكز الرعاية النهارية:

وتلك بهدف إستحداث بدائل عن الرعاية المؤسسية،استحدثت وزارة الموارد البشرية والتنمية الأجتماعية مراكز الرعاية النهارية التي حدد العمل بها خلال ساعات النهار في الفترة الصباحية، لتخفيف العبء عن كاهل بعض أسر الأشخاص ذوي الإعاقة غير القادرة على توفير رعاية مناسبة لأبنائهم خلال هذا الوقت، أو العاملين والعاملات الذين لا يستطيعون توفير الرعاية لأبنائهم أثناء ساعات الدوام الرسمي .

ثانياَ:-هيئة مستقلة لرعاية الأشخاص ذوي الإعاقة

فى المقام الاول تأتي الجهة الرسمية الاولى المعنية بشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة، وتعمل على حماية حقوقهم وضمان حصولهم على الخدمات اللازمة ، فقد تأسست هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (266) وتاريخ 27/5/1439هـ، ويحدد القانون مهام الهيئة واختصاصاتها، وهي المظلة الرسمية الجامعة لكل ما يُعنى بالأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة العربية السعودية [39].

ثالثاَ:- هيئة حقوق الإنسان

أنشئت هيئة حقوق الإنسان بموجب "تنظيم هيئة حقوق الإنسان" الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (207) وتاريخ 8/ 8/ 1426هـ ، وتهدف الهيئة لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها وفقا لمعايير حقوق الإنسان الدولية في جميع المجالات، ونشر الوعي بها والإسهام في ضمان تطبيق ذلك في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية. والهيئة هي الجهة المختصة بإبداء الرأي والمشورة فيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان. وتتمتع الهيئة بالشخصية الإعتبارية، ولها الاستقلال التام في ممارسة مهامها التي أنشئت من أجلها والمنصوص عليها في تنظيمها، وقد عدل تنظيم الهيئة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (237) وتاريخ 1437/6/5هـ [40].

رابعاً:-مركز الملك سلمان لابحاث الاعاقة

هو مركز لا يهدف للربح مختص في ملف الإعاقة، ويقوم المركز على تأسيس أفضل التطبيقات العلمية على قاعدة بحثية موثقة، وإعداد برامج علمية تهدف إلى التصدي للإعاقة ومعرفة مسبباتها، والاكتشاف والتدخل المبكر لها، وتسخير نتائج البحوث ومخرجاتها لأغراض

(37)- الموقع الرسمي لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، تاريخ الزيارة 8\7\2025 ، https://www.hrsd.gov.sa/media-center/news/3122023

(38)- مقال عن خدمات وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية نتاريخ الزيارة 8\7\2025 ، https://www.hrsd.gov.sa/media-center/news/3122023

(39)- قرارمجلس الوزراء بأنشاء هيئة رعاية الاشخاص ذوي الاعاقة : https://laws.boe.gov.sa/ ، تاريخ الزيارة 11\7\2025

(40) - الموقع الرسمي للهيئة ، https://www.hrc.gov.sa/website ، تاريخ الزيارة 11\7\2025

التخطيط والتقييم في مختلف مجالات الوقاية والرعاية والتأهيل، والعمل على تخفيف معاناة الإعاقة وتحسين ظروف ذوي الإعاقة ليصبحوا قوى عاملة منتجة ومشاركة في بناء المجتمع [41] ، ويهدف المركز إلى تحقيق أهداف متعددة منها مثالاً وليس حصراً:

- تنفيذ الأبحاث العلمية في مجالات الإعاقة وتوفير كافة المستلزمات لذلك وأحجام الدعم المختلفة
- تأسيس مركز معلومات شامل عن أبحاث الإعاقة وعن الأشخاص ذوي الإعاقة وتصميم وتطوير قواعد البيانات والمعلومات في المملكة وإتاحتها للباحثين والمختصين وغيرهم من المهتمين.
- إقامة البرامج والمرافق التدريبية والتعليمية المتخصصة في المجالات ذات الصلة بالنواحي العلمية والبحثية للإعاقة.
- توفير الخدمات التعليمية والتربوية والعلمية والتثقيفية والاستشارية بجميع أنواعها وتقديم الدورات التدريبية عبر المرافق التدريبية والمنصات الإلكترونية في المجالات ذات الصلة بالنواحي العلمية والبحثية للإعاقة وفق أحدث الأساليب التقنية الحديثة.
- تنظيم المؤتمرات والندوات والجوائز المتميزة الخاصة بأبحاث الإعاقة وبالأشخاص ذوي الإعاقة بصفة عامة.
- رفع مستوى الوعي بأهمية التعامل من قضية الإعاقة وسبل مواجهتها.

هذا وقد حققق مركز الملك سلمان لأبحاث الإعاقة إنجازًا علميًا متميزًا بحصوله على المرتبة الأولى إقليميًا في دعم أبحاث الإعاقة، وذلك من خلال دعمه لـ 83 بحثًا علميًا تم نشرها في أكثر من 66 مجلة علمية محكمة، منها ما يقارب 60% مصنفةQ1 ، تابعة لـ 24 دار نشر مرموقة ، وعلى الصعيد العالمي أحرز المركز تقدمًا نوعيًا بتحقيقه المرتبة الخامسة عالميًا بين أكثر من 3280 جهة داعمة لأبحاث الإعاقة، وذلك وفق تحليل بيانات موقع (WOS) للربع الأول من عام 2025م [42] ، ويؤكد هذا الإنجاز دور المركز الريادي في تمكين البحث العلمي المتخصص، وتعزيز الشراكات الدولية في سبيل تحسين جودة حياة الأشخاص ذوي الإعاقة [43].

الخاتـمة

كما إستعرضنا أن الإهتمام الدولي بفئة الأشخاص ذوي الإعاقة تطور بشكل سريع الخطى وذلك عن طريق إقرار العديد من الاتفاقيات الدولية بداية من الإعلان الخاص بحقوق المعاقيين ، وإهتمام منظمة الصحة العالمية بتقرير التعريفات الدولية للإعاقة وتضمينها بالنصوص الدولية ، والإعلان الخاص بحقوق المعاقيين ، ثم إقرار قواعد دولية موحدة تضمن تحقيق يتكافوؤ الفراص للأشخاص ذوي الإعاقة على قدم المساواه مع باقي الأفراد في المجتمعات ، وتطور الأهتمام الدولي بحقوق ذوي الإعاقة في ظل المستحدثات الدولية والتطورات حول العالم لتوقيع الإتفاقية الدولية لذووي الإعاقة عام 2008 والتي ركزت على التحديات الحديثة أمام تلك الفئة وتناول الحلول بتضمين قواعدها مثل العوائاق المادية والزام الحكومات بتقديم الدعم المالي حسب الإحتياج ووفق الانظمه الداخلية ، وعوائق التنقل والتحركات مثل تخصيص الطرق ووسائل النقل المناسبة وغيرها من محاولة لاقرار تعزيز حقوق ذوي الإعاقة وضمان تطبيقها ، ثم جاءت الأهداف الأممية للتنمية المستدامة والتي أقرت أن الأهتمام بضمان حقوق تلك الفئة وتكافؤ فرصها لم يعد درباً من دروب الرفاهمية بل أصبح من اساسيات استمرار الحياة بشكل عادل ومستدام ، وبدء يتبين من جميع التجارب سواء الوطنية او الدولية أنه ي ظل رؤية 2030 و حال تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة والقيادة العملية في مشاريع التنمية داخل مجتمعاتهم فإن الفائدة تعم المجتمع بأكمله وليس المستفيدين فقط ، ومشاركتهم بفاعلية دون شفقة او عطف تحقق فرصًا للجميع وتعزز تحقيق الهدف المستدام بالقضاء على اوجه عدم المساواه بشكل عام ، أما عن الوضع في المملكة العربية السعودية، فقد شهدت السنوات الأخيرة تقدماً ملحوظاً في تحسين أوضاع ذوي الإعاقة ، وهناك خطوات سريعة فى ملف ذوي الاعاقة وتعزيز مكانتهم بالمجتمع السعودي ودعم حقوق ذوي الإعاقة في مختلف المجالات وفقاً للمتغيرات الدولية والوطنية الجارية ورؤية المملكة 2030 ، فقد تبنت الحكومة السعودية العديد من التشريعات والمبادرات التي تهدف إلى دمجهم في المجتمع وتوفير فرص متساوية لهم ، وتضمنت هذه المبادرات تحسين البنية التحتية، وتوفير التعليم المناسب، وتسهيل الوصول إلى الخدمات الصحية والاجتماعية، كما

(41) - تولدت فكرة تأسيس مركز الملك سلمان لأبحاث الإعاقة منذ أكثر من ثلاثين عاما، لدى صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن سلمان بن عبد العزيز رئيس مجلس إدارة جمعية الأطفال المعوقين، بعد أن رأى سموه الكريم، الحاجة الملحة لسد الفراغ الذي تعاني منه المملكة العربية السعودية في مجال البحث العلمي المتخصص في قضايا الإعاقة ومسبباتها ووسائل تفاديها وتأهيلها ، الموقع الرسمي للمركز، تاريخ الزيارة 12\7\2025 : https://www.kscdr.org.sa/

(42)- ويب أوف ساينس هو فهرس على الإنترنت يغطي المقالات الصحفية المنشورة في العلوم الفيزيائية وعلوم الحياة، والعلوم الصحية، والعلوم الاجتماعية، والفنون والعلوم الإنسانية تاريخ الزيارة 13\7\2025 ، https://www.webofscience.com/wos/

(43) - أحدث إنجازات المركز عام 2025 عالمياً وإقليمياً ، تاريخ الزيارة 15\7\2025 ، لينك الخبر الرسمي : https://www.kscdr.org.sa/ar/news/3814

عملت المملكة على تعزيز وعي المجتمع بحقوق هذه الفئة وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي لهم ، ولكن على الرغم من ذلك التقدم الملحوظ ما زالت هناك حاجة مستمرة لتحسين معوقات سياسات الإدماج وزيادة رفع الوعي المجتمعي فى ملف ذوي الاعاقة .

ولكن على الرغم من كل تلك الجهود التشريعية والتنفيذية الدولية والوطنية الغير مسبوقة في الأعوام الاخيرة ، إلا أن معاناه الأشخاص ذوي الإعاقة مازلت مستمرة ولو بنسب أقل من ذي قبل و يعود ذلك في غالب الأحيان لأسباب اجتماعية، أهمها عدم الوعي ، ولاسيما الأسباب النفسية و منها عدم الفهم لطبيعة الإعاقة والتعامل معها ، الأمر الذي يجعلنا فى حجة لبعض المقترحات والتوصيات التي نرى مراعتها لتعزيز الوضع أفضل مما هو عليه للأشخاص ذوي الإعاقة وهي كالأتي:

1. على الرغم من شمولية النظام السعودي إلا إنه لا يضتمن بشكل واضح تاجد الأشخاص ذوي الإعاقة فى صناعة القرار والمشاركة فى إتخاذه ، لذلك نوصي بمقترح تعديل نظام الأشخاص ذوي الإعاقة بتخصيص نسبة تمثيل في المجالس البلدية واللجان الحكومية ذات الصلة بحقوقهم .
2. على الرغم من تضمين الوعي بلائحة نظام الأشخاص ذوي الأعاقة إلا أنه مازال هناك عقبة أمام الأسرة تجاه الشخص المعاقق فيما بينهم ، وبناء عليه نوصي بزيادة رفع الوعي المجتمعي بحقوق ذوي الاعاقة النظامية وماهية المخالفات المقررة قانوناً لمخالفة النظام .
3. مع نص نظام ذوي الإعاقة على الدمج في التعليم للأشخاص ذويي الإعاقة الا ان النص على تعزيز قدرات المعلمين واعضاء المنظومة التعليمية بماهية الاعاقة وكيفية التعامل معها ، ولذلك نوصي بتضمين اللائحة التنفيذية على شرط تدريب وتأهيل جميع العاملين بقطاع التعليم على قضايا الإعاقة ونظامها القانوني .
4. أقتصر النظام القانوني السعودي لذي الإعاقة على الدعم البنكي والمالي والإقراض التنموي ولم يشمل بشكل واضح برامج ريادة الأعمال ، وبناء عليه نوصي بتضمين اللائحة التنفيذية بتخصيص برامج ريادة أعمال مخصصة لتناسب ذوي الإعاقة تشمل الدعم الفني والمتابعة وليس مالياً فقط .
5. نوصي بتخصيص دعم محدد للبحث العلمي في مجالات الإعاقة وكل جوانبها التشريعية والتطبيقية والطبية ، مما يساهم فى تحسين وضع المعاقيين بالمجتمع .
6. و تشجيع الابتكار المحلي للأشخاص ذوي الإعاقة بتخصيص ميزانية سنوية للمسابقات الإبتكارية لفئة الأشخاص ذوي الأعقة بما يتناسب مع قدراتهم من جهة وإحتياجاتهم من جهة أخرى .

قائمة المصادروالمراجع

الكتب :

- جمال الدين محمد ابن منظور ، د.ت ، لسان العرب ، بيروت ، دار صادر ، ج 10 .
- طارق عفيفي صادق أحمد ،(2015) ، دور المعلومات البيئية في الحد من المخاطر المستقبمية للبيئة السعودية ، محاضر منتدب بجامعة حلوان
- عبد الفتاح المالحي، (2024) ،الحماية الدستورية للحقوق والحريات الأساسية في القانون المقارن ، مارس 2024
- محمد بن محمود حوا،(2010) حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة في الشريعة الاسلامية ، الطبعة الاولى ، دار ابن حزم

المجلات العلمية :

- الغنيم ، خالد بن فهد ،(2019) ،معوقات مشاركة ذوي الإعاقة في الانشطة الترفيهية بالمملكة العربية السعودية ، مجلة علوم الرياضة والتربية البدنية، جامعة الملك سعود، الرياض المجلد 6 العدد الثاني .
- التويجري، إبراهيم بن عبدالله ، (2021) ، الحماية الجزائية للبيئة في الانظمة السعوية ، المجلة العربية للنشر العلمي ، العدد الثالث والثلاثون ، ستاريخ اإلصدار: 2 – تموز – 2021 م
- الشتري ،أحمد بن عبدالعزيز،(2024) ، حماية البيئة في النظام السعودي دراسة مقارنة بالقانون الدولي، مجلة كلية الدراسات الاسلامية والعربية لبنات بدمنهور ، المجلد 9، العدد 1، ديسمبر 2024
- بدرالدين كمال عبده ، خليل عبد المقصود عبد الحميد ، عبد الفتاح محمد الشرقاوي ،(2021) الحماية القانونية والاجتماعية لذوي الاعاقة وأسرهم بالمملكة العربية السعودية دراسة تحليلية مقارنة لسياسات التأهيل والتمكين والدمج بالنظامين السعودي والمصري ، مجلة جامعة أم القرى للعلوم الإجتماعية ، المجلد 13 ، العدد 3 ،الصفحات 44-94 ، سبتمبر 2021
- بيومي ، سامي فؤاد (2024) ، أوجه الرقابة الدولية على حماية حقوق ذوي الاعاقة البصرية والمكفوفين ، مجلة كلية الحقوق جامعة حلوان ، الاصادر الثاني العدد التاسع والثلاثون ، ابريل 2024 .

- تفال ، سهى سهير ، (2010) ،رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة في ضوء أهداف التنمية المستدامة 2030: دراسة حالة سياسات وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية ، مجلة العلوم التربوية و النفسية ، المجلد الخامس ، العدد 18 ،2010 .
- علي ، سامح سعد محمد حسن (2021) ، الحماية الدستورية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية لذوي الإعاقة طبقا للقواعد القانونية وأحكام المحكمة الدستورية العليا ، المجلة العربية لعلوم الاعاقة والموهبة مجلد 5 ، ع 18 .
- عبدالفتاح المالحي ، الحماية الدستورية للحقوق والحريات الأساسية في القانون المقارن، مجلة شؤون استراتيجية، العدد 71 ، ص41 ، مارس 2024 ، المركز المغربي للدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية ، المغرب
- مصطفى ،عبد الله احمد ، (2022) .الإعلام الرقمي الجديد وذوي الاحتياجات الخاصة التحديات والفرص والرُّؤى المستقبلية ، مشرف قسم العلاقات العامة - بالجزيرة العالي للإعلام وعلوم الإتصال -المجلة المصرية لبحوث الرأي العالم –مجلد 21 - العدد الثاني – ابريل 2022 - كلية الاعلام – جامعة القاهرة

الرسائل الجامعية:

- العجمي ، عبد الله مسفر (2012) ، دور الإعلام الحديث في نشر الوعي في قضايا ذوي الإعاقة ماجستير في الإعلام دولة الكويت- مجلة التربية الخاصة والتأهيل – عدد 21 – مجلد 3-، يناير 2012
- الشبيب ، هيا بنت سعد ، (2003) ، محددات االتجاهات البيئية لدى طالبات جامعة الملك سعود، رسالة ماجيستير ، عمادة الدراسات العليا – كلية الاداب
- بامون، لقمان،(2012)، المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي عن جريمة تلويث البيئة ،رسالة ماجستير ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة- كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم الحقوق .

الموقع الالكتروني:

- برنامج سند محمد بن سلمان : https://snad.org.sa/
- مركز الملك سلمان لابحاث الاعاقة : https://www.kscdr.org.sa/
- وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية : https://www.hrsd.gov.sa/media
- منصة (Web of Science) : https://www.webofscience.com
- هيئة رعاية الاشخاص ذوي الاعاقة : https://laws.boe.gov.sa/

الانظمة والشريعات السعودية :

- اللائحة الأساسية لبرامج تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة
- اللائحة التنظيمية لمراكز تأهيل المعوقين غير الحكومية
- تنظيم هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة
- نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

الاتفاقيات والنصوص الدولية :

- إعلان عمان-برلين حول الدمج العالمي لحقوق وقضايا الإعاقة ، القمة العالمية للإعاقة 2025 ، اصدار 3\4\2025 .
- الاعلان الخاص بحقوق المعاقين عام 1975 ، مكتبة حقوق الانسان ، جامعة مينسوتا .
- برنامج العمل العالمي بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة ، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية .
- منظمة الصحة العالمية ، برنامج الاعاقة .